قطب مصطفى سانو *

مناهج التعليم في العالم الإسلامي

حتمية المراجعة وضرورة التطوير (٢/٢)

(الصفحات ٧١- ٩٢)

ملخّص

هذه الدراسة تتناول ضرورة اعتماد فكرة التكامل بين القيم والمعارف من جهة، وبين علوم الدين وعلوم الدنيا من جهة أخرى، وضرورة إعادة النظر في أهداف المناهج التعليمية ومحتوياتها في ضوء الواقع المعاصر لتغدو مواكبة ومعبرة، وضرورة إحلال أساليب التشويق والترغيب والحوارية والنقدية في التعليم محل أساليب القمع، والاستبداد، والتكميم، والإملاء التي كانت ولا تزال إحدى الأسباب الرئيسة التي تدفع الناشئة إلى الغلو والتطرف والتزمت والانحراف في الفكر والتصور والسلوك.

المبحث الثاني: في مرتكزات المراجعة المنشودة والتطوير الشامل لمناهج التعليم

إذا كان ما سبق حديثًا عامًا عن مكانة المناهج التعليمية وأهمية تعهدها بالمراجعة الدائبة المستمرة والتطوير المستمر، فإنه في إطار هذا الهمّ الجاثم على صدر كلّ غيور على مستقبل هذه الأمة، تكسب الدعوة اليوم إلى مراجعة هذه المناهج قصد إصلاح

* - مدير المعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية بماليزيا.

عناصرها، المشروعيّة كل المشروعية، كما تكسب هذه الدعوة المخلصة الأهمية الآنية في هذا العصر، ذلك لأنّ هذه المناهج لم تقدر حتى هذه اللحظة على تحقيق شهود حضاري للأمة منذ عقود مديدة، كما أنها لم تتمكن من تمكين الأمة من استئناف دورها القيادي والريادي ناهيك عن عجزها الواضح الجلي عن إعداد جيل من النشء قادر على انتشال الأمة من براثن التخلف والتأخر في كافة ميادين الحياة، كما أن عجزها المخجل عن تحقيق السعادة والرفاهية والاستقرار للشعوب الإسلامية لا يخفى على أحد على الرغم من تلك الثروات الهائلة التي تعج بها الأقطار الإسلامية، والكنوز العظيمة التي تزخر بها.

إن الواقع الذي تعيش فيه الأمة يؤكد للمخلصين بأن ثمة تدهورًا مستمرًا وتراجعًا متواصلاً لمكانة الأمة بين أمم الأرض، إذ إنها تزداد – يومًا بعد يوم – كرهًا ورفضًا من أمم الأرض وذلك بفعل منها لا بفعل من غيرها وإن حُمّل الغير جميع ذنوبها وأخطائها التاريخية!

واعتبارًا بأن المناهج التعليمية تمثل «.. مجموعة المعارف والحقائق والمهارات التي يشتمل عليها المنهج والتي تهدف إلى تحقيق أغراض معينة محددة على نحو مسبق..»[1]، لذلك، فإن إصلاح هذه المناهج لا يروم – بأي حال من الأحوال – إضفاء الصبغة الدنيوية المحضة على هذه المناهج أهدافًا ومحتويات وأساليب وطرق تقويم، وذلك بجعلها مناهج دنيوية خاوية من كل القيم والمبادئ السامية، وتغدو أهدافها ومحتوياتها متمركزة حول طرق إشباع الغرائز المادية، وتخريج جيل مادي شهواني استعلائيّ طيِّع في يد الأمم الغالبة، ومنبتّ الصلة عن قيمه وإرثه الفكري والعقدي، كما لا يسعى إصلاح هذه المناهج في منظور هذه الدراسة إلى إضفاء الصبغة الدينية الخالصة على هذه المناهج بجعلها مناهج دينية تتمحور حول قضايا ومسائل ما يعرف اليوم بعلوم الدين والشريعة دون سواها، بل لا يعني إصلاحها – بأي حال من الأحوال – فصل هذه المناهج عن الواقع الذي تعيش فيه، وعزلها عن الحياة العملية، وحصرها في دائرة ما يعرف بالعلوم الدينية أو الشرعية.

إنّ إصلاح هذه المناهج يعني في منظور هذه الدراسة صياغة مناهج التعليم – أهدافًا ومحتويات، وأساليب، وطرق تقويم – في إطار من التصور الإسلامي الكلي الشامل للكون والإنسان والحياة والوجود، وذلك بغية إنتاج علم إصلاحي إعماري توحيدي أخلاقي رشيد، وقصد إعداد فرد صالح ملتزم بقيم دينه، وقادر على التفاعل مع المجتمع الذي يعيش فيه، وعلى القيام بمهمة الخلافة لله، وعمارة الأرض، وترقيتها وفق منهج الله[٢].

فإصلاح المناهج يروم معالجة ما خالج العقل المسلم من أزمات في المفاهيم والرؤى والتصورات التي تنبثق منها العلوم والمعارف المختلفة التي تقدم للنشء دونما تنقية وتصفية، كما يرمي إلى تصحيح ذلك الاضطراب المذهل في تعامل الإنسان المسلم مع الأولويات والمنطلقات، فضلاً عن ضرورة تمكينه من كافة الوسائل والأساليب التعليمية التي استجدّت في هذا العصر ليتمكن من استخدامها وتوظيفها لترسيخ القيم والمبادئ الثابتة في نفوس الأجيال الصاعدة، وتعميق فهمهم بمحتويات المناهج وموضوعاتها.

إنّ إصلاح المناهج التعليمية يعد جزءاً لا يتجزأ من المشروع الحضاري الإسلامي الكبير الذي يهدف إلى إعادة الوصل المكين بين وحي السماء وواقع الأرض، و«..ممارسة النشاط المعرفي كشفًا وتجميعًا وتوصيلاً ونشرًا من زاوية التصور الإسلامي للكون والحياة والإنسان..» [٣].

في ضوء هذا التصور الشامل للمراد بإصلاح مناهج التعليم، يمكننا تقرير القول بأنّ ثمة مرتكزات ضرورية ينبغي أن يقوم عليها إصلاح المناهج، ولا تحقيق لهذا الهمّ الإصلاحي والتصحيحي للمناهج التعليمية ما لم تغدو سائر هذه المرتكزات معبِّرة عن هوية الأمة وهدفها في الحياة. وتتمثل تلك المرتكزات فيما يعرف عند علماء التربية والتعليم بعناصر المناهج التعليمية، وهي: الأهداف، والمحتويات، والأساليب، وطرق التقويم، فهذه العناصر الأربعة متداخلة ومترابطة، ومتصلة بعضها ببعض. مما يعني أن إصلاح مناهج التعليم تعني إصلاح الأهداف التعليمية، وإصلاح المحتويات التعليمية، وإصلاح الأساليب التعليمية، وإصلاح طرق التقويم، وتحقيق الإصلاح الحقيقي للمناهج

التعليمية بإصلاح هذه العناصر كلها، مما يعني أن بقاء أي عنصر منها بلا إصلاح سينعكس ذلك على بقية العناصر.

ومن ثمّ، فإنّ الإصلاح المأمول لمناهج التعليم ينبغي له أن ينصبّ على هذه العناصر الأربعة بصياغة مكونات كل عنصر منها في إطار من التصور الإسلامي الكلي الشامل للإنسان والكون والحياة والوجود. وتأسيسًا على هذا، فإننا نرى أن نوسع في هذه العناصر الأربعة جانب التأصيل والتفصيل والتحقيق ارتقاءاً بالمناهج التعليمية السائدة في الأقطار والمجتمعات الإسلامية لتغدو مناهج منتجة ومعبّرة وفاعلة وقادرة على تغيير الواقع المرير الذي تعيش فيه الأمة منذ قرون خلت. فهلمّ بنا إلى إلقاء نظرة على كيفية إصلاح كل واحد من هذه المرتكزات الأربعة في النقاط التالية:

المرتكز الأول: إصلاح الأهداف التعليمية

يذهب علماء التربية والتعليم إلى أنّ الهدف التعليمي عبارة عن «..التغير المرغوب إحداثه في سلوكيات التلميذ والقابل للملاحظة، أي محاولة لجعل المعنى الذي يتجسد في غاية ما إجرائيًا حيث إنه يعمل بمثابة نقطة نهاية عندما نصل إليها ندرك أن الغاية قد تحققت..» [٤]. وبتعبير آخر يراد بالهدف التعليمي «.. وصف للسلوك المتوقع من المتعلم نتيجة لاحتكاكه ببعض الحقائق والقيم الإلهية الثابتة والخبرات التربوية المتغيرة وتفاعله معها..» [٥].

فالأهداف التعليمية التي يسعى إلى تحقيقها من خلال المناهج التعليمية ينبغي لها أن تتسم بدرجة عالية من الوضوح والدقة والشمولية والواقعية بحيث يمكن مقايستها وتقويمها، كما ينبغي الابتعاد عند صياغتها عن الغموض والضبابية والعمومات والمثالية. وفضلاً عن هذا، ينبغي التفريق بين أنواع الأهداف التعليمية، إذ ثمة أهداف تعليمية ثابتة لا يعتريها تغيير أو تبديل أو تعديل، وهنالك أهداف تعليمية متغيرة تتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال والعادات والتقاليد والأعراف.

فأما الأهداف التعليمية الثابتة، فتتمثل في ترسيخ مجموع القيم والمبادئ التي نصّ

عليها الشرع في الكتاب والسنة، وتمثل في جوهرها ما يعرف اليوم بثوابت الدين وكلياتها، ولا تتغير بتغير الزمان والمكان، ولا تتأثر بالأحوال والظروف بتاتًا، ومن تلك القيم الخالدة والمبادئ الثابتة، الإيمان بأركانه الستة (الإيمان بالله، وبرسله، وكتبه، وملائكته، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره) والتزام الصدق، والوسطية والاعتدال، والأمانة، والوفاء، والمساواة، والحرية، والشورى، والرحمة، والسماحة، والرفق، والاستقامة، والشجاعة، والإيجابية، والواقعية، والمروءة، وغيرها من أمهات الفضائل والأخلاق، إلخ.. فهذه القيم والمبادئ لا تعرف تبدّلاً ولا تغيّرًا ولا تطوّرًا أو تطويرًا، ذلك لأنّها قيَم وأهداف لا تتأثر -كما أسلفنا - بظروف الزمان والمكان، بل إنّها فوق الزمان والمكان، وتمثل معالم أساسية لشخصية الإنسان المسلم والجماعة المسلمة.

وتأسيسًا على هذا، فإن على المناهج التعليميّة في عالمنا الإسلاميّ أن تتخذّ من هذه القيم والمبادئ أهدافًا ثابتة واضحة تسعى إلى غرسها وتعميقها في نفوس الناشئة، وتبذل قصارى جهدها في تمكينهم من تمثلها والعمل بها في حياتهم العملية؛ كما أنّ على مصمّمي المناهج التعليمية التزام الواقعية والموضوعية والاتزان عند صياغة هذه الأهداف بحيث يتم ربطها بالواقع العملي الذي يعيش فيه الناس.. فعلى سبيل المثال، يعدّ ترسيخ مبدأ الوسطيّة والاعتدال في الفكر والسلوك والتصرف هدفًا ثابتًا من الأهداف التعليميّة التي ينبغي العناية به والإعلاء من شأنه والسعي إلى ترسيخه في حياة النشء، فينبغي أن يصاغ هذا الهدف صياغة واقعية يسهل على التلميذ فهمه وإدراك أبعاده الفكرية والاجتماعية والثقافية، وآثار الالتزام به على حياته وحياة المجتمع الذي حوله، وكذلك الحال في بقية القيم من تسامح ورحمة ورفق..

وأما الأهداف التعليمية المتغيرة، فإنها تتمثل في أمرين، أولهما: ما عدا هذه القيم والثوابت المشار إلى بعضها، مما يعني أن هذه الأهداف تتغير بتغير الزمان والمكان، وتختلف من زمان إلى آخر، ومن مكان إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، ومن حق كل مجتمع صياغة ما يروق له من أهداف تنموية وسياسية واقتصادية واجتماعية شريطة ألا تتضمن تلك الأهداف مخالفة للأهداف الثابتة الراسخة.

وأما الأمر الثاني، فإنه يتمثل في كيفيات ووسائل تنزيل العديد من الأهداف الثابتة وتطبيقها في أرض الواقع، فعلى سبيل المثال، تعد الشورى هدفًا ثابتًا من حيث التجريد، غير أنّ تطبيقها في الواقع العمليّ يخضع لظروف الزمان والمكان، ولأحوال المجتمعات والشعوب، كما أن طريقة تطبيقها تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن زمان إلى آخر، وليس مقبولاً في شيء إلزام الناس بطريقة واحدة عند الهم بتطبيق الأهداف الثابتة مادام الشرع الحنيف تجاوز – قصدًا – عن بيان الطريقة المثلى لتطبيقها في الواقع العملي. وقد أشار إلى هذا الأمر العالم التربوي الكبير المعروف الدكتور علي مدكور عندما قال ما نصه:

«.. ومنهج التربية الإسلامية له أهداف ثابتة وأخرى متغيرة، فالقيم الإنسانية الواردة في منهج الله وشريعته، هي قيم ثابتة، وهي، بالتالي، تمثل أهدافًا ثابتة للمنهج، وذلك مثل: الصدق والأمانة.. وهناك أيضًا أهداف متغيرة بتغير الزمان والمكان والناس، فالله سبحانه وتعالى أمر بالعدل، وهذه قيمة ثابتة، ولكنه ترك وسائل تحقيق العدل للإنسان، يقوم به وفقًا لظروف الزمان والمكان والناس، وأمرنا بالشورى، وهذه قيمة ثابتة، ولكنه ترك تحقيق الشورى وفقًا لظروفنا المختلفة، وأمرنا بتحقيق العدالة الاجتماعية، ولكنه ترك لنا حرية اختيار الأساليب المناسبة لنا ولظروفنا في تحقيق العدالة الاجتماعية..»[٦].

وصفوة القول، إن إصلاح المناهج التعليمية على مستوى الأهداف لا تمام له إذا لم يتضمن تنصيصًا واضحًا على الأهداف الثابتة والربط بينها وبين الأهداف المتغيرة بصورة علمية جلية، فعلى سبيل المثال، اعتادت العديد من المناهج التعليمية التقليدية المعاصرة من صياغة أهم هدف تعليمي لها بالقول: إعداد الإنسان الصالح، أو المواطن الصالح، فإن هذا الهدف يتسم بالغموض والضبابية، ذلك لأن لكل فرد أو مجتمع أن يحدد مواصفات الإنسان الصالح أو المواطن الصالح، ثم ينتهج المنهج الذي يراه في إعداد هذا الإنسان. وعليه، فإنه يجب الابتعاد عن صياغة أمثال هذه الأهداف الهائمة المدعاة إلى الاختلافات، وبدلاً منها يمكن إعادة صياغة هذا الهدف بالقول: إعداد الإنسان الصالح

الملتزم بمبادئ وقيم دينه الثابتة، والقادر على عمارة الأرض وترقيتها وفق منهج الله؛ وهكذا دواليك.

إن نظرة عاجلة في العديد من المناهج التعليمية التقليدية في عالمنا الإسلامي تجدها خلوًا من الأهداف الثابتة، ويجدها المرء تتمحور حول الأهداف المتغيرة وتعتنقها، ولذلك، فلا غرو أن تكون مخرجات هذه المناهج ما نراه اليوم من أشخاص وجماعات يتنصلون – بلا حياء – من جميع المبادئ والقيم الثابتة التي وضعها الشرع في هذا الكون وأمر بالالتزام بها، بل ليس من عجب في شيء أن تعجز هذه المناهج بأهدافها المهلهلة من إنتاج ذلك الجيل من النشء القادر على تمكين الأمة من استعادة عافيتها واستئناف دورها الريادي والقيادي في هدي البشرية.

من ثم، فإن إصلاح مناهج التعليم تقتضي اليوم إعادة النظر في جميع الأهداف التعليمية في إطار من التصور الإسلامي للإنسان والكون والحياة والوجود، كما تقتضي ضرورة انبثاق تلك الأهداف من المبادئ والقيم الراسخة التي جاء الإسلام من أجل تحقيقها في حياة البشر. وفضلاً عن هذا كله، فإن الإصلاح يرنو إلى الربط المكين بين الواقع الذي يعيش فيه التلميذ والمثال المتمثل في المبادئ والقيم المشار إليها من قبلُ. وأيًّا ما كان الأمر، فإن تمكين المناهج التعليمية من تحقيق هذه الأهداف السامية يجعل منها مناهج قادرة على «.. إنشاء جيل جديد إنشاءاً فكريًّا خلقيًّا ممتازًا..» [٧] وتلك هي أسمى الغايات وأعلى الأمنيات التي تصبو إليها المناهج التعليمية برمتها.

المرتكز الثاني: إصلاح محتوى مناهج التعليم

إن ما أسلفناه من توضيح للأهداف التعليمية المثلى التي ينبغي توافرها في المناهج التعليمية يمثل حديثًا مجردًا في عالم النظر والمثال، ذلك لأنه لا تحقيق للأهداف التعليمية إذا لم يتم ترجمتها إلى واقع عملي ملموس من خلال ما يصطلح عليه بمحتويات المناهج، وهي عبارة عن «.. مجموعة الحقائق والمعايير والقيم الإلهية الثابتة والمعارف والمهارات والخبرات الإنسانية المتغيرة بتغير الزمان والمكان، وحاجات الناس التي يحتك

المتعلم بها، ويتفاعل معها من أجل تحقيق الأهداف التربوية المنشودة منه..» [٨].

فإذا كانت الأهداف التعليمية تُعنى بتحديد القيم والمبادئ الثابتة، وضبط الغايات المثلى التي يسعى المعلم إلى إحداثها في حياة المتعلم فكرًا وسلوكًا، فإن محتويات المناهج تمثل الميدان الذي يتم من خلاله ترجمة تلك الأهداف وتحويلها إلى واقع ملموس قابل للتقويم والمقايسة، مما يعني أن إصلاح الأهداف لا تحقيق له إذا لم ينعكس ذلك في المقررات والمواد التعليمية التي يتوصل من خلالها إلى الأهداف المرسومة سلفًا.

اعتبارًا بتنوع المواد والمقررات والموضوعات التي تتشابك وتتداخل عند الهمّ بترجمة الأهداف وتطبيقها في الواقع، لذلك، لا غرو أن يختلط الحابل بالنابل عند تحديد المواد المناسبة والمعبرة عن الأهداف التعليمية. وانطلاقًا مما أسلفناه من تقرير حول ضرورة كون الأهداف التعليمية متسمة بالوضوح والشمول والواقعية، فإنّ هذه السمات الأساسية يجب أن تتسم بها المواد والمقررات المعبرة عن محتوى المناهج بصورة أكبر، ذلك لأنّها في النهاية هي تعكس الأهداف وتترجمها، وتجعلها واقعًا ملموسًا.

وعليه، فإنه يمكن القول بأن هذه المحتويات ينبغي لها أن تنتظم كل «.. الخبرات والمعارف والمفاهيم والمهارات التي تساهم في بناء الإنسان الصالح كله: وجدانه، وعقله، وجسمه، تعتبر هامة ويجب تضمينها في محتوى المنهج..» [٩].

وتأسيسًا على مبدأي المرونة والسعة في تشريعات الإسلام المتعلقة بالتعليم وغيره من الموضوعات، فإن الشرع الحنيف لم يعن بحديث مفصل وواضح عن محتويات المناهج أو العلوم بشكل عام، بل أمر بالقراءة في الكتاب المسطور والكون المنظور، وحث المسلمين على السعي في الأرض والكشف عن سننه في الخلق والتاريخ والكون. فكل هذا تقرير بأن للعقل الإنساني دورًا في ضبط المواد والموضوعات التي من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة من المناهج التعليمية، كما أن هذا يؤكد عدم حصر المعرفة الإسلامية في فن دون آخر، أو في تخصص دون غيره، إذ إنّ المعرفة الإسلامية لا يمكن أن يستوعبها تخصص من التخصصات، ولا يمكن أن تقف عند حد فن من الفنون، بل هي «.. منهجية.. تلتزم توجيه الوحي، ولا تعطل دور العقل، بل تتمثل مقاصد الوحي وقيمه

وغاياته، وتدرس وتدرك وتتمثل موضوع اهتمام الوحي وإرشاده وهو الفرد والمجتمع الإنساني، والبناء والإعمار الحضاري، وما أودع الله في هذه الكائنات والعلاقات من فكرة ومن طبع، وكيف توجه تلك الطبائع وتتفاعل، وكيف تطوّع وتستخدم، وكل ذلك من أجل تفهم هذه الكائنات وعلاقاتها حتى يمكن تسخيرها لتوجيه الإسلام وغاياته..»[١٠].

وإذ الأمر كذلك، بأن إصلاح محتويات المناهج يعني تقديم كافة المواد والمقررات التعليميّة التي يتوقف عليها تحقيق الأهداف التعليميّة الثابتة والمتغيرة في إطار من التصور الإسلامي الكلي للإنسان والكون والحياة والوجود. ومقتضى هذا أن أية مادة تقدّم في إطار من التصور الإسلامي تعد مادة إسلامية ولو كان ذلك في الرياضيات أو الفيزياء أو الكيمياء، ذلك لأن «.. كل علم يصمّم منهجه ويدرّس على أساس أن يساهم في بناء الإنسان المسلم القادر على المشاركة بإيجابية وفاعلية في عمارة الأرض وترقيتها وفق منهج الله هو علم ديني من وجهة نظر الإسلام يستوي في ذلك علوم الشريعة والعلوم الحديثة كالرياضيات والطبيعة، والكيمياء، وعلوم التقنية الحديثة..» [١١].

وبناء على هذا، فإن ما نشاهده اليوم من فصام نَكِد بين ما يسمّى بعلوم الدين وما يسمّى بعلوم الدنيا، يحتاج من القائمين على شؤون التعليم في العالم الإسلامي إلى مراجعة عاجلة شاملة، ذلك لأنه يعد المسؤول مسؤولية كبيرة عن تقسيم أبناء الأمة الواحدة إلى علمانيّين، ومتديِّنين!.

وعلمانية العلمانيّين تعود إلى تشبعهم في معظم الأحيان بما يعرف بالعلوم الدنيوية، وانخداعهم بعظمة هذه العلوم ورجالاتها، مما جعلهم يتخيّلون أنّ إصلاح الواقع المعاصر ينبغي أن يتم من خلال المناهج التي تعتمدها الأمم المتمدنة القدوة في نظرهم وطروحاتها، ويؤمن أكثر هؤلاء أنه لا يمكن للإصلاح أن يتحقق إذا لم يتم التخلص والقضاء المبرم على زمرة المتديّنين الذين يحسبونهم عقبة كؤودًا أمام مشاريعهم وبرامجهم الإصلاحية!

وأما دينيّة المتدينين، فإنّه يعود إلى تمكن أكثرهم مما يعرف بعلوم الدين والشريعة

المحضة، ويرون أن إصلاح الواقع المعاصر، لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال المناهج الدينية التي تعلموا عليها، ويعتقدون اعتقادًا جازمًا أن خصومهم العلمانيين هم المسؤولون عن كل ما جرى وما يجري من محن وابتلاءات في العالم الإسلامي، ولولاهم وصنيعهم وبعدهم عن منهج الله لكان الواقع الإسلامي أكثر استقرارًا وتقدمًا وتطورًا ونهضة!

أجل، إنّ هذا التشوه في الرؤية والتحليل والنقد عند كلا الفريقين، يعد أثرًا من آثار الفصام النكد المفتعل بين علوم الدين وعلوم الدنيا، كما يعدّ نتيجة حتميّة لمحتويات علوم الدين وعلوم الدنيا التي تعمّق الهوة والفجوة والجفوة بين الديني والدنيوي، وتختلق خصامًا بين النقلي والعقلي، وبين المادة والروح. ورُحم الإمام المودودي عندما نبّه على هذا، فقال ما نصه: «.. وفي الحقيقة أن تقسيم العلوم إلى (دينية) وأخرى (دنيوية) يقوم على أساس نظرية الفصل بين الدين والحياة. وتعتبر مثل هذه النظرية متعارضة تعارضًا تامًّا مع الإسلام الحنيف. ذلك أن الدين في نظر الإسلام ليس شيئًا منفصلاً عن الحياة. وعلى هذا، فاعتبار العالم ملك الله تبارك وتعالى، واعتبار الناس فيه عبادًا لله، يحيون وفق مشيئته، وحسب تعاليمه، لهو الدين بمعناه الصحيح، وهو في نفس الوقت الأساس الذي تقوم عليه الشريعة الإسلامية.

وهكذا، فإن مثل هذا التصور للحياة البشرية على هذه الأرض يؤدي إلى تحويل جميع العلوم الدنيوية إلى علوم دينية. أما تقسيم العلوم إلى قسمين: قسم ديني يدرس من وجهة النظر الإلهية، وآخر دنيوي، يدرس من وجهة النظر الأخرى المقابلة يفضي بأجيالنا إلى الاعتقاد بأن الدين شيء، والحياة شيء آخر، وأن كلاًّ منهما يسير في مجرى لا صلة له بالآخر. وهكذا يصبح التوفيق بينهما بغية إخراج الجماعة المؤمنة التي يريدها القرآن الكريم – إذ يقول ﴿ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ – أمرًا صعبًا للغاية بالنسبة لهذه الأجيال..» [١٢].

وأيًّا ما كان الأمر، فإننا نعتقد بأن كلا الفريقين – العلمانيين والمتدينين – مسؤولان أمام الله وأمام التاريخ مسؤولية مباشرة ومتساوية عن هذا الواقع المزري للأمة، إذ إنّ

دينهم الحنيف لم يأمرهم قط بهذا الفصل بين الديني والدنيوي، كما أنّ انقسامهم إلى هاتين الجبهتين المتناقضتين والمتنافرتين لم ينزل الله بذلك سلطانًا، بل لم يأمرهم به قرآن ولا سنة، وإنما اختاروا بأنفسهم ما هم فيه من وهن وضعف، وما يتقلبون فيه من تخلف وتأخر.

لم يأمر الإسلام أحدًا بالانسحاب من الحياة العملية وتركها كلاً مباحًا للآخرين، ثم اللياذ بلوم أولئك الآخرين على ما فعلوا بهذه الحياة، وما تصرفوا فيها من تصرفات، كما أنه لا يوجد إسلام نهى أحدًا عن تعلم قيمه الراسخة ومبادئه الثابتة التي تنور القلوب وتجلي الأبصار وتهدي إلى صراط مستقيم. فمن اختار الانسحاب والانزواء والسلبية، فلا يلومنّ إلا نفسه، ومن اختار الإعراض والانبهار بالوافد المارد، فلا يلومنّ أحدًا إلا نفسه.

وصفوة القول، إن إصلاح محتويات المناهج التعليمية يتحقق من خلال إعادة الرحم المقطوعة بين الديني والدنيوي، وتجاوز الفصل المفتعل بين علوم الدين وعلوم الدنيا، فضلاً عن ضرورة تزويد النشء بقدر معقول من مبادئ كل واحد من هذه العلوم التي شققها المسلمون عندما تسربت إليهم – على حين غرة – الآفة التي وقعت فيها الكنيسة ورجالاتها في القرون الوسطى، ففصلوا فصلاً اعتسافيًا وتعسفيًا بين العلم والدين، واختلقوا صراعًا بينهما زورًا وبهتانًا.

وليس من الممكن على الأمد القريب، التقريب بين الفئتين المتنازعتين في الأقطار الإسلامية كلها ما لم يتم القضاء على هذا الفصل من خلال ما يعرف اليوم بفكرة التكامل بين القيم والمعارف والعلوم، والتكامل بين علوم الدين وعلوم الدنيا.

إننا لعلى يقين بأن لهذا الفصام النكد دورًا في نشأة الغلو والتطرف لدى فئات من الشباب المخلص وخاصة منهم أولئك الشباب الذين يسوقهم قدرهم إلى التوجه إلى العلوم الحديثة أو العلوم الدنيوية (العلوم غير الدينية)، فمن الملاحظ أن حظ كثير منهم من المعرفة الإسلامية الصحيحة ضحل وضئيل، وأما الحماسة التي تملأ جوانحهم، فهي مثل الجبال شموخًا ورسوخًا، وكثيرًا ما تدفعهم تلك الحماسة التي لم تصقل بفهم عميق

لقيم الإسلام وتعاليمه إلى الغلو والتطرف والتعصب في مسائل وقضايا يحرم فيها الغلو والتطرف والتعصب والتهجم على المخالف، ولكن عذرهم أن زادهم المعرفي مغشوش ومشوّه وبخس، فلو أنهم نالوا حظًّا أوفر وفهمًا أعمق لتبرأوا من كل فكر يدعو إلى إزهاق الأرواح البريئة والخروج على الطاعة، وشق الكلمة، وإشاعة الفتنة والبلبلة، وإدخال الرعب والخوف في النفوس ظلمًا وجورًا.

وبالمقابل، فإنه من الملاحظ أيضًا أنّ حظّ كثير ممن ساقهم قدرهم إلى العلوم الدينيّة (العلوم غير الدنيوية) في المعرفة الحديثة وخاصة المعرفة المتعلقة بالواقع المعيش ومكوناته، وما يطرأ عليه من ظواهر وأحوال، بئيس وضئيل، ولكنه يخيّل إلى كثير منهم بأنهم يعرفون هذا الواقع المعقّد والمتشابك معرفة صحيحة، والحال أنّ مصادر معرفة هذا الواقع المتمثلة في علوم الدنيا لم يسعفهم حظهم إلى القراءة فيها أو التعلم منها، ولكنهم مع ذلك تدفعهم المعرفة الظاهرية والاعتقاد غير الصحيح إلى إساءة التعامل مع هذا الواقع، فترى بعضهم يلجأ إلى استخدام الوسائل العنيفة لتغيير هذا الواقع، والاعتداء على الأنفس والأموال، ظنًّا منهم بل جهلاً مطبقًا- بأن الواقع لا يتغير إلا من خلال هذه الوسائل الفاشلة العليلة المخالفة لسنن الله في الكون والتاريخ والحياة.

إذاً، معالجة ظاهرة الغلو والتطرف الديني أو الدنيوي، تكمن في إعادة صياغة محتويات المناهج التعليمية صياغة إسلاميّة لا ترى فصامًا بين الدينيّ والدنيويّ، ولا بين العقليّ والنقليّ، ولا بين الروح والمادة، ولا بين عالم الغيب وعالم الشهادة، بل تقوم على رؤية ناضجة ناصعة ترى في هذه الثنائيات جمالاً وروعة وتكاملاً وتساندًا وترابطًا. فالتكامل هو الأمل الأوحد لتخفيف حالة الرهق الفكري والتشتت المرجعيّ الذي عمّت به البلوى، وجلبت ولا تزال تجلب للأمة مزيدًا من المآسي والآلام والويلات.

المرتكز الثالث: إصلاح أساليب التعليم

إن سلامة القيم والغايات، وسداد الموضوعات والمقررات التي تتضمنها المناهج التعليمية تمثل مقدمات ضرورية وأساسية لتحقيق إصلاح واع رشيد ومتزن لهذه

المناهج، غير أنّها لا تضمن – بأي حال من الأحوال – نجاح العملية التعليمية، أو لا تضمن أيضًا تمكن المناهج من إعداد جيل قادر على القيام بمهمة الخلافة لله وعمارة الكون وفق منهج الله؛ ذلك لأن هنالك عنصرًا ثالثًا لا بد من الاعتداد به عنصرًا هامًّا في العملية التعليمية، وتتمثل في الأساليب التعليمية التي تستخدم من أجل تمكين الأجيال الصاعدة من الأهداف التعليمية المحدّدة، والموضوعات والمقررات المنضبطة، فهذه الأساليب تمثل أحد العناصر الهامة التي يتوقف عليها نجاح العملية التعليمية، وتمكن المناهج التعليمية من الإسهام بفعالية في تغيير الواقع الذي يعيش فيه الناس.

وعليه، فإن للمرء أن يتساءل عن كيفية إصلاح الأساليب التعليمية التقليدية التي يتم من خلالها تزويد النشء بالأهداف والمحتويات التعليمية. وبطبيعة الحال، إننا نبادر إلى تقرير القول بأن الإسلام تجاوز – قصدًا – عن حصر الأساليب التعليميّة في أساليب تعليمية معيّنة، كما أنّ الشرع اكتفى برسم الأسس والكليات العامة التي ينبغي الوعي عليها عند الهمّ بتزويد النشء بالأهداف والمحتويات التعليمية.

ومن ثم، فإننا نفزع إلى القول بأن إصلاح الأساليب التعليمية تعني الانطلاق من المنهجية الإسلامية الخالدة المتمثلة في الحواريّة والتشويق والترغيب والترهيب والنقديّة والواقعيّة وذلك عند الهمّ بتمكين النشء من الأهداف والمحتويات التعليمية بعيدًا عن القمع والإرهاب والاستبداد والتسلط.

فالأساليب التعليمية القادرة على إحداث التغير المطلوب في النشء هي تلك الأساليب التي تقوم على مراعاة واحترام مشاعر النشء، وتقدير واقعهم وأحوالهم، وتوفير جوّ من الرحمة والرفق والتفاعل الإيجابيّ والحوار البنّاء معهم تمكينًا لهم من حسن استيعاب الأهداف والمحتويات التعليمية. فإذا اكتملت في الأساليب التعليمية هذه الركائز المذكورة، كان من شأن ذلك إقبال النشء على التعلم بشغف وشوق ورغبة، فضلاً عن أن ذلك سيوفر لهم تحصينًا عميقًا بالأهداف والمحتويات، فيصبحون لا يقبلون ما يلقى عليهم إلا بعد اقتناعهم بجدواه وصحته. وهذا بدوره يؤدّي إلى ترسيخ ما يتلقونه من خبرات ومعارف ومهارات وتجارب في أذهانهم، ويدفعهم ذلك كله إلى

التفاعل الإيجابي الواقعي مع أنفسهم ومع الواقع والمجتمع الذي يعيشون فيه.

إننا نروم بالحوارية في هذا المقام توفير جو من المناقشة البنّاءة الهادفة القائمة على توفير جو من حرية الرأي والتعبير لدى النشء عند تقديم المعلومات والمعارف والمهارات، وتنمية مبدأ الحوار والحرية فيهم، مما يدفعهم إلى التفاعل مع تلك المعارف والمعلومات التي تقدّم لهم. وبتعبير آخر يراد بالحوارية عند بعض المفكرين المعاصرين تلك الصفة التي يتربى عليها العقل «.. فيصبح في حركته الفكرية ممتدًا إلى عقول الآخرين يعرض عليها ما توصل إليه من أفكار: شرحًا لحقيقتها، واحتجاجًا لها، بغية بيانها لتلك العقول، ووضعها أمامها على محكّ الامتحان، كما يصبح ممتدًّا إليها لاستبانة ما توصلت إليه من آراء للنظر فيها والوقوف على ما تضمنته من قوة ومن ضعف، استفادة من قوتها، واتقاء لضعفها، وذلك في حركة تفاعل مشترك بين العقول..» [١٣].

وأما النقدية، فنروم بها تبني أسلوب الانفتاح على الآراء والأفكار عند تقديم المعلومات والمعارف والخبرات إلى النشء، بحيث يتعلمون من خلال هذا الأسلوب قبول المخالفين لهم في الرأي والفكر، والتقارب معهم قدر الاستطاعة. فعلى سبيل المثال، ينبغي على المعلم والأستاذ عند تدريسه المذاهب الإسلامية الانفتاح على الآراء المختلفة والنظر فيها نظر المقارنة بينها في غير حجب لشيء منها واستبعاد له من دائرة البحث والدراسة، سعيًا إلى التلاقي العاصم من الخصام والتعادي، وتحقيقًا للتعاون العاصم من الفرقة والتشتت.

فهذه النقدية إذا تربى عليها النشء وغدت خاصية راسخة في أذهانهم، من شأنها «.. أن توجههم وجهة التقارب مع المخالفين لهم في الرأي، وتجعل المتكونين عليها من أهل المذاهب ينفتح بعضهم على بعض، ويأنس بعضهم لبعض، ويعتذر بعضهم لبعض».

وأما الواقعية، فإننا نقصد بها تبني أسلوب تقدير المواقف وحسن فهمها، وإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة بطابع الانطلاق من الواقع المعاش في حياة الناس بعيدًا عن المثالية المجردة التي تبنى فيها الآراء والحلول من المثال الحاصل في الذهن على غير هدي واعتبار للواقع الذي تجري به الحياة ومقتضياته العملية.

وعلى العموم، إن تضمن الأساليب التعليمية هذه الركائز الأساسية من شأنها ضمان تمكن النشء من الأهداف والموضوعات التعليمية المقدمة لهم. وإن المتأمل – بعمق ودقة – في سيرة خير المعلمين وقدوة العالمين رسول الله (ص) يجد أن هذه الركائز كانت حاضرة دومًا وأبدًا عند تعليمه الصحابة – رضوان الله عليهم – ومن توافد عليه من أهل البادية والحضر. فقد امتثل مبدأ الحوارية في تعليم ذلك الأعرابي الذي بال في المسجد، كما كان التشويق والترغيب منهجًا حاضرًا في دعوته وتعليمه للناس، وأما النقدية، فقد اتخذها منهجًا في استكشاف آراء الصحابة في النوازل التي كانت تنزل بساحتهم إذا لم يكن ثمة وحي يبين حكم الشرع فيها، وأما الواقعية، فقد أرسى قواعدها وصدر عنها في سائر تصرفاته المتمثلة فيما اتخذه من منهج وطريقة في الدعوة إلى الله في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

ومهما يكن من شيء، فإن النظر المتفحص في الأساليب التعليمية التقليدية الشائعة في العالم الإسلامي، يفضي إلى تقرير القول بأنه لا حضور حقيقيًا لهذه الركائز، وبدلاً منها، فإن أساليب القمع والاستبداد والتكميم تعد الأساليب التعليمية المفضلة والمقننة والمحببة في النفوس نتيجة ما يفتقر إليه الواقع الإسلامي من حرية في الرأي والتعبير، ولهذا، فلا غرو أن تغدو الديار الإسلامية أوكارًا لنشأة أفكار الغلو والتطرف والتعصب.

إن الحاجة تمس اليوم إلى إعادة الحوارية والنقدية والواقعية إلى الأساليب التعليمية التقليدية السائدة لتغدو أساليب تعليمية إسلامية، فالاستبداد والقمع والتكميم تُعدّ جميعها أساليب غير إسلامية وإن تبنتها المناهج التعليمية في الأقطار الإسلامية. إن الأساليب التعليمية التي لا تبنى على الركائز المذكورة لا يمكن لها – بأي حال من الأحوال – أن تعدّ جيلاً قادرًا على القيام بمهمة الخلافة، وعمارة الأرض وترقيتها، ولا يمكن لها أن تسهم في تمكين الأمة من استعادة عافيتها ودورها الريادي والقياديٍّ، ولن يشفع لهذه الأساليب سداد الأهداف ووجاهة المحتويات، بل إنها تزيد الناس رفضًا وابتعادًا عن تلك الأهداف والمحتويات ظنًا منهم بأن الخلل فيها وليست في الأساليب!

على أنه من الحري بالتقرير أنّ ثمة وهمًا أو توهّمًا لا يزال جاثمًا على القلوب،

ويتمثل في تخوف الكثيرين من فتح باب حرية الرأي في التفكير والتعبير ظنًّا منهم أن ذلك مدعاة إلى الفرقة والتنازع، والحال أنّ هذه الحرية هي التي تعصم المجتمع من الفرقة والتشتت والتنازع، ذلك لأنه عندما تتاح هذه الحرية، فإن للمرء أن يعلن عن كل خواطره وأفكاره، فتطرح تلك الخواطر والأفكار على محك الحجة ومائدة النظر، وتمتحن بالحوار مع الآخرين، وحينئذ يتبين لديه الصحيح منها من الخطأ، والقوي من الضعيف، ويكون ذلك سبيلاً للالتقاء مع الآخرين المخالفين له.. وأما حينما يتربى الفرد على القمع الفكري في نطاق المذهبية المنغلقة، فإن الكثير من الخواطر والأفكار التي تنشأ في الذهن تبقى حبيسة فيه بحكم القمع المعلن أو المضمر، وشيئًا فشيئًا، ترتقي تلك الأفكار في النفس إلى درجة اليقين الجازم بأنها حق، حتى ما كان منها مظنونًا أو موهومًا، لأنها لم تمتحن بتداولها مع الآخرين.. فيرتقي في نفسه ما يرى من أفكار مخالفة بأنها باطل ضال، وفي نهاية المطاف، ينتهي الأمر بهذا الفرد المقموع في رأيه إلى أن يكون منافرًا للآخرين، ناشزًا عنهم، ناميًا في اتجاه معاكس لاتجاه العامة، ولا يلبث كل ذلك أن يعبّر هذا المقموع عن نفسه في مظاهر عملية من الخصام والغلو والتطرف والخروج على الجماعة [١٤].

وصفوة القول، إن الأساليب التعليمية التقليدية السائدة تحتاج إلى الارتقاء بها وتجريدها من جميع ألوان القمع والاستبداد والإرهاب. وليكن الرفق والرحمة والتشويق والحوارية والنقدية والترغيب الأساليب الأساسية الشائعة في المؤسسات التعليمية التي ترنو إلى إعداد الفرد الصالح الملتزم بقيم دينه، القادر على التفاعل والتأثير في مجتمعه، والقادر على القيام بمهمة الخلافة لله، وعمارة الأرض وترقيتها وفق منهج الله، وذلك هو غاية الإصلاح المنشود للمناهج والمؤسسات التعليمية.

المرتكز الرابع: إصلاح طرق التقويم

لئن أوضحنا ما يناط بالمرتكزات الثلاثة من دور وأهمية في الارتقاء بالمناهج التعليمية السائدة، وإعادة صياغتها صياغة معبِّرة عن هوية الأمة وفي إطار من التصور

الإسلامي الكلي الشامل للإنسان والكون والحياة والوجود، ولئن سلّطنا الضوء على كيفية إصلاح تلك المرتكزات، فإن هذا المرتكز الأخير، لا يحتاج بيان طريقة إصلاحه إلى جهود كبيرة، ذلك لأنه كالمرتكزات التي قبلها، يتطلب إصلاحه إلى صياغة طرق التقويم صياغة تستند إلى التصور الإسلامي الكلي في مجال التقويم والاختبار مستحضرًا قيم العدالة والإنصاف والشفافية؛ ومستحضرًا كون التقويم نوعًا من الشهادة التي يسأل عنها المرء يوم القيامة، فإن شهد بحق، كان له ثواب، وإن شهد بغير ذلك تحمل عواقبه ونتائجه.

إن إصلاح هذه الطرق بالالتزام التام بالقيم المتعلقة بالشهادة، من شأنه إعداد جيل سليم واثق من نفسه، وعارف قدراته وإمكاناته، مما يدفعه إلى التفاعل البنّاء مع المجتمع بإيجابية وفاعلية؛ وإذا اختلت هذه القيم في هذه الطرق، كان ذلك مدعاة إلى تخريج جيل مضطرب غير واثق من نفسه، فلا يؤمن على نفسه ولا على مجتمعه بله على أمته.

وأيًّا ما كان الأمر، فإن على القائمين بالمناهج التعليمية انتقاء الطرائق التقويمية التي يرونها قادرة على تعريف النشء بقدراتهم وإمكاناتهم دون بخس أو نقص، نعني أنه ينبغي أن يكون الإنصاف أساسًا وقيمة لا ينازع فيها، فليس من العدل حرمان أحد ما يستحقه، كما أنه ليس من العدل إعطاء شخص ما لا يستحقه، وإنما العدل كل العدل إعطاء كل ذي حقّ حقه، وفي ذلك التزام بالمنهج الإسلامي في التقويم والاختبار.

الخاتمة

بفضل من الله وتوفيقه، توصلت الدراسة إلى جملة حسنة من النتائج، يحسن بنا تلخيصها في النقاط التالية:

أولاً: أوضحت الدراسة أن تقدم الأمم، ونهضة الشعوب، يتوقف على مدى اهتمامها ورعايتها للمؤسسة التعليمية عامة والمناهج التعليمية خاصة، وذلك بحسبانها المصنع المسؤول عن صناعة الأجيال، ورسم السياسات، وتحديد المنطلقات، ويعني أنّ حظ

الأمم من النهضة والتقدم والتطور ومن التخلف والتأخر والهامشية تحدِّده مناهجها التعليمية بمكوناتها.

ثانيًا: أكدت الدراسة القول في أن الأمم المتقدمة والمتطورة تتعهد مناهجها التعليمية بالمراجعة والتطوير بين الفينة والأخرى، ولا تترفع عن معالجة ما يتبدى فيها من قصور أو نقص، ذلك لأن المناهج التعليمية اجتهادات هادفة إلى إعداد جيل المستقبل إعدادًا يتناسب مع تطلعات الشعوب وآمالها وأحلامها. وأما الأمم الراغبة عن التقدم والنهضة والمشاركة في صنع الحضارة، فإنها تنظر إلى مناهجها التعليمية بوصفها نصوصًا مقدسة لا يجوز المساس بها ولو تطويرًا، مما يزيد هذه الأمم تخلفًا وتأخرًا ورجعية وهامشيّة.

ثالثًا: أصّلت الدراسة القول في حتميّة مراجعة المناهج التعليميّة من المنظور الإسلاميّ وضرورة تعهدها بالمراجعة والتعديل والتطوير والتغيير، قصد الارتقاء بها وتمكينها من إعداد جيل قادر على إنتاج علم إصلاحي إعماري أخلاقي رشيد، وانتهت الدراسة إلى تقرير القول بأن المناهج بعناصرها تعد اجتهادات بشرية لا ينبغي أن تسمو على المراجعة والتقويم والتطوير كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتعد المراجعة من باب نقد الذات، ومحاسبة النفس، ولذلك، فليس من الإسلام في شيء النظر إلى اعتبار المناهج نصوصًا منزلة ومقدسة، بل هي ككل عمل إنساني يعتريه النقص والقصور، ولا ينكشف نقصه ولا قصوره إلا من خلال المراجعة الشاملة الصادقة المخلصة.

رابعًا: أكدت الدراسة أن المراجعة لا تعني بالضرورة التغيير، فمراجعة المناهج لا تعني تغييرها، وإنما تعني فيما تعني تطويرها، ومعالجة أوجه النقص والقصور فيها، واعتبارًا بأنها عمل بشري، فإنها لم ولن تخلو من نقص أو قصور، مما يجعل تعهدها بالمراجعة الدائمة مقصدًا ومطلبًا شرعيًّا في كل عصر ومصر. وبطبيعة الحال، إن المراجعة من أجل الارتقاء أو التطوير ينبغي أن يلاذ بها بغض النظر عن أن يكون ذلك تلبية لدعوة عدو أو صديق، فالمبدأ الإسلامي الناصع: رحم الله امرأً أهدى إليّ عيوبي..

وليكن ذلك المرء عدوي أو صديقي، فالعبرة هي معرفة عيوبي والبحث عن سبل علاجها.

خامسًا: أوضحت الدراسة أن دعوتنا إلى مراجعة المناهج لا تربطها أية رابطة بتلك الدعوة الماكرة التي استيقظ عليها العالم الإسلامي عشية هزيمته العسكرية النكراء، ولكنها تنبثق من إحساسنا بحاجة هذه المناهج التي مضت عليها قرون وهي عاجزة عن إعداد ذلك الإنسان الصالح الملتزم بقيم دينه، والقادر على القيام بمهمة الخلافة لله، وعمارة الأرض وترقيتها.

سادسًا: أصلت الدراسة القول في أن الدعوة إلى إصلاح المناهج يعد من قبيل تطويرها، ذلك أن إسلاميتها تعني صياغة عناصرها الأربعة – الأهداف والمحتويات والأساليب وطرق التقويم – في إطار من التصور الإسلامي الكلي الشامل للإنسان والكون والحياة والوجود، ولا يمكن إصلاح المناهج ما لم تتم مراجعتها لمعرفة مكامن الداء والضعف والوهن فيها.

سابعًا: تناولت الدراسة العناصر الأربعة التي تتكون منها المناهج، وأوسعت كل واحد منها جانب التأصيل والتفصيل والتحقيق، وبينت سبل وطرق إصلاح كل عنصر منها، مع الإشارة إلى واقع هذه العناصر في الأقطار الإسلامية عامة، ولم يفت الدراسة تأكيد القول بأن إصلاح هذه العناصر هو الأمل الوحيد المتبقي لتمكين الأمة من استعادة عافيتها واستئناف دورها الريادي القيادي. إذ بإصلاح هذه المناهج بعناصرها، يمكن إعداد جيل قادر على تحقيق تلك الآمال والأحلام.

وأخيرًا: أوضحت الدراسة أن إصلاح المرتكزات الأربعة التي تتكون منها المناهج، من شأنه تعميق فكرة التكامل بين القيم والمعارف من جهة، وبين علوم الدين وعلوم الدنيا من جهة أخرى؛ فالفصام النكد بين هذه الثنائيات المتداخلة والمترابطة يمثل أهم دليل على فشل المناهج التعليمية التقليدية السائدة في إعداد الجيل المأمول، بل إن هذا الفصام يعد مسؤولاً عن الصراع التقليدي بين من يعرف بالعلماني وغريمه المتدين أو الديني. ولا أمل في القضاء على هذا الصراع بين الفريقين ما لم يتم إعادة التكامل بين

الديني والدنيوي، وبين النقلي والعقلي، وبين الروح والمادة، وبين عالم الغيب وعالم الشهادة.

وآخرًا: تقترح الدراسة تشكيل لجان علمية في وزارات التربية والتعليم العالي تكون مهمتها الأساسية تعهد المناهج بالمراجعة الدورية والتطوير الدوري، كما تقترح الدراسة دعوة الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية إلى ضرورة عقد المؤتمرات والحلقات الدراسية لبلورة سبل وطرق إصلاح المناهج وصيرورتها مناهج مواكبة لما يطرأ على الواقع من تغيرات وتطورات.

وبهذا نصل إلى نهاية هذه الدراسة سائلاً المولى الكريم أن ينفع بها، وينصر أمة الإسلام، ويمكّنها ويستخلفها في الأرض، إنه ولي ذلك، وعليه قدير.

قائمة بأهم مصادر الدراسة ومراجعها الأساسية

ـ أزمة العقل المسلم – عبد الحميد أبو سليمان – (واشنطن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، طبعة أولى ١٩٩١م)

ـ أسلمة مناهج العلوم المدرسية: تصور مقترح – حمدي أبو الفتوح عطيفة – (المنصورة، دار الوفاء، طبعة أولى لعام ١٩٨٦م)

ـ إصلاح الفكر الإسلامي بين القدرات والعقبات – طه جابر – (واشنطن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، طبعة ١٩٩١م).

ـ التربية الإسلامية الحرة – الندوي – (القاهرة، طبعة أولى بدون تاريخ)

ـ مدخل إلى إسلامية المعرفة – عماد الدين خليل – (واشنطن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، طبعة عام ١٩٩١م)

ـ مناهج وأساليب في التربية والتعليم – إلياس ديب – (بيروت، دار الكتاب اللبناني، طبعة ثالثة لعام ١٩٨١م)

ـ مناهج التربية: أسسها وتطبيقاتها – علي أحمد مدكور – (القاهرة، دار الفكر العربي، طبعة ٢٠٠١م)

ـ المنهج الإسلامي الجديد للتربية والتعليم – أبو الأعلى المودودي – جمع وتقديم وتعليق محمد مهدي الإستانبولي (بيروت، المكتب الإسلامي، طبعة عام ١٩٨٢م)

ـ منهج التربية الإسلامية – علي أحمد مدكور – (الكويت، مكتبة الفلاح، طبعة أولى لعام ١٩٨٧م).

ـ منهج التربية الإسلامية: أصوله وتطبيقاته – علي أحمد مدكور – (الكويت، مكتبة الفلاح، طبعة أولى لعام ١٩٨٧م) ص ٢٦٨ باختصار.

ـ منهجية تدريس المواد الشرعية – علي أحمد مدكور – (القاهرة، دار الفكر العربي، طبعة عام ١٩٩٩م)

ـ الوجيز في إسلامية المعرفة – المعهد العالمي للفكر الإسلامي (واشنطن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، طبعة أولى).

– مجلة وحدة الأمة، العدد الأول، السنة الأولى، عام ٢٠٠٣م.

الهوامش:

١ ـ انظر: أسلمة مناهج العلوم المدرسية: تصور مقترح، حمدي أبو الفتوح عطيفة، (المنصورة، دار الوفاء، طبعة أولى لعام ١٩٨٦م) ص٩٦ باختصار.

٢ ـ انظر: أسلمة مناهج العلوم المدرسية: تصور مقترح، مرجع سابق، ص٢٦-٢٧ باختصار.

٣ ـ انظر: مدخل إلى إسلامية المعرفة، عماد الدين خليل، (واشنطن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، طبعة عام ١٩٩١م) ص١٥.

٤ ـ انظر: أسلمة مناهج العلوم، مرجع سابق، ص٣٦ باختصار.

٥ ـ انظر: مناهج التربية: أسسها وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص١٣٠.

٦ ـ انظر: منهج التربية الإسلامية: أصوله وتطبيقاته، علي أحمد مدكور، (الكويت، مكتبة الفلاح، طبعة أولى لعام ١٩٨٧م) ص ٢٦٨ باختصار.

٧ ـ انظر: التربية الإسلامية الحرة، الندوي، ص٨.

٨ ـ انظر: منهجية تدريس العلوم الشرعية، علي مدكور، ص١٣١ باختصار.

٩ ـ انظر: منهج التربية الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٨٩ باختصار.

١٠ ـ انظر: الوجيز في إسلامية المعرفة، مرجع سابق، ص ٧٨ باختصار وتصرف.

١١ ـ انظر: منهج التربية الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٩٠ باختصار.

١٢ ـ انظر: المنهج الإسلامي الجديد للتربية والتعليم، أبو الأعلى المودودي، جمع وتقديم وتعليق محمد مهـدي الإستانبولي (بيروت، المكتب الإسلامي، طبعة عام ١٩٨٢م) ص٢٣.

١٣ ـ انظر: بحث بعنوان: دور التربية الفكرية في الوحدة المذهبية للأمة، عبد المجيد النجار، مجلة وحدة الأمـة، العدد الأول، السنة الأولى، عام ٢٠٠٣م، ص٢١.

١٤ ـ لمزيد من التأصيل حول هذا الموضوع، ينظر بحث دور التربية الفكرية في الوحدة المذهبية للأمة للدكتور النجار.. ص١٤-١٥ من مجلة وحدة الأمة، العدد الأول، السنة الأولى.